مشاركة الشباب في مواقع صنع القرار ضمانة للديمقراطية والتقدم
لن يبنى الوطن بالعنف والإرهاب والإقصاء.. تحقيق الأمن والاستقرار مهمتنا جميعاً

قائمة وطني /٢٠١

أسئلة وأجوبة عن:

سيكولوجيا الانتخاب لدى الفرد العراقي

فارس كمال نظمي

في علم النفس ،يصنف سلوك الأفراد في أثناء الانتخابات ضمن سيكولوجيتي ((الاتجاهات النفسية)) و((اتخاذ القرار)) ،إذ تتداخل عوامل كثيرة ،ومن مستويات مختلفة ،بعضها معوق وبعضها الآخر ميسر لعملية اتخاذ الفرد للقرار الذي يتطابق حقاً مع توجهاته الفكرية وأهدافه الاجتماعية.

التراكم الثقافي في الشخصية العراقية منحها مرونة إدراكية ومعتقدية وانفعالية

الانتخابات ثقافة تنمي التسامح والتشارك والقبول النفسي بالآخر

لكن توظيف المجهر السيكولوجي في رصد وتقويم تجربة الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها بعد أيام،قد لا يروق الكثير من السياسيين الذين لا يستطيعون أن يجدوا في هذه الانتخابات إلا بعداً واحداً مباشراً يهيمن على كل الأبعاد الأخرى غير المباشرة،وأعني به البعد السياسي الذي يرى فيها حلاً (سحرياً) لمآسي مجتمع تعلم العجز والعدمية والتهرب من مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن شؤونه المصيرية،طوال عقود من التحنيط المبرمج لعنصري العقل والإرادة في الإنسان.ومع ذلك تستطيع الرؤية النفسية الهادئة أن تشق لنفسها طريقاً واضحاً وثابتاً وسط صخب الخطابات السياسية المتناحرة حول مدى شرعية هذه الانتخابات وجدواها وأحقيتها،لتؤشر عدداً من الملاحظات ذات الطابع التحليلي لشخصية الفرد العراقي وهو يتعامل مع هذا الخيار الحضاري المتقدم،أي الانتخابات،في هذه المرحلة العاصفة والغامضة من تأريخ هويته النفسية والاجتماعية والإنسانية.ولنتخيل هذه الملاحظات على هيأة (حوار) مباشر يجري بين تساؤلات يومية ما برح الفرد العراقي يطرحها منذ أن أصبحت إشكالية الانتخابات واحدة من بين أولويات اهتماماته اليومية،وبين إجابات يجتهد المراقب النفساني للمشهد العراقي في تقديمها،مهما بدت مترفة أو أكاديمية وسط واقع مستقطب بين نصير ومعاد لهذه التجربة المخاضية التي تتحدى وعي مجتمع برمته:

❖ هل يعد المناخ النفسي السائد حالياً في العراق،عاملاً مساعداً أو معرقلاً لتحقيق الهدف البعيد المرتجى من الانتخابات،أي تحقيق حكم الشعب لنفسه طبقاً لخياراته الواعية؟

– ما دامت المناخات النفسية في مناطق غير قليلة من العراق، لا تزال ملبدة بمختلف أنواع العنف والضغوط والتهديدات نتيجة تدهور مفهوم الأمن الاجتماعي والنفسي إلى أدنى درجاته،فإن من العسير أن نتصور إنساناً كالفرد العراقي،مهدد بالتصفية الجسدية،ومشوش التفكير،ومشتت الانتباه،ومضطرب الوجدان،يلهث وراء إشباع حاجاته اليومية للغذاء والدواء والماء والكهرباء والوقود،ثم يكون قادراً بعد ذلك على اتخاذ قرار دقيق ومستقر من الناحيتين الإدراكية والانفعالية بالتصويت لهذه القائمة أو تلك،أو بالاشتراك أصلاً في عملية التصويت أم مقاطعتها.يضاف الى ذلك،الغموض الإدراكي والمعلوماتي الذي يلف أذهان العراقيين تجاه العملية الانتخابية بأكملها،ابتداءً من اسلوب الانتخاب والغايات منه،وانتهاءاً بالبرامج الاجتماعية والسياسية والفكرية للجماعات المشاركة والسير الذاتية لمرشحيها.

❖ إذن،ما البديل الواقعي للانتخابات؟أو كيف يمكن استعادة المناخ النفسي المناسب لإجرائها؟

– لا يوجد بديل واقعي أو شرعي من الانتخابات بوصفها ثقافة أولاً،تنمي التسامح والتشارك والقبول النفسي بالآخر مهما كان مغايراً.لكن كل ثقافة تحتاج الى بناء تربوي متدرج،إذ كيف يمكن الانتقال من النزعة الاستبدادية الى النزعة التشاورية على مستوى دولة ومجتمع بأكملهما بين ليلة وضحاها؟إن المراقب للتراجيديا العراقية،لا يجد صعوبة في اكتشاف الجهود الضخمة التي بذلتها وتبذلها الدبابة الأمريكية لسحب الشخصية العراقية من سيكولوجية التصالح والتعايش والتعددية المسالمة ضمن وحدة الهوية المجتمعية،الى سيكولوجية الشك والأنانية والطائفية العدائية ضمن اللاهوية المجتمعية،بتوظيف بارع لكل تكنيكات استثارة الاتجاهات التعصبية،ومنها السماح باستنسال (الإرهاب) في مختبرات المخابرات الاقليمية،واعادة زرعه في التربة العراقية بوصفه (قدراً) يقتضي اقتلاعه بقصف مدن مأهولة وتخريب بناها البشرية والتحتية،وإهانة سكانها، ومن ثم اقصاؤهم عن المشروع السياسي الموحد للبلاد،هذه هي اللعبة السيكو دموية التي أغرق العراق بها،والتي جعلت من الانتخابات خياراً صعباً لدى فئات سكانية وسياسية ونخبوية غير قليلة على الرغم من الجوهر النبيل المجرد الذي تستند اليه فكرة الانتخاب.ومع ذلك فإن استعادة المناخ النفسي الملائم نسبياً لإجراء الانتخابات ليس بالمستحيل (من الناحية النظرية في الأقل)، إذا ما تم التوصل أولاً وقبل كل شيء الى ابرام ميثاق وطني يضمن حداً أدنى من الوعي بمشتركية المكان والزمان،وبمعنى عقلاني للحياة بين كل الأطراف الفاعلة التي يتشكل منها النسيج المجتمعي في العراق.هذا هو البديل المرحلي الذي سيجعل من (صندوق الاقتراع) بالتدريج خياراً دائماً في العقل الجمعي العراقي.

الشخصية العراقية لم تترك لشأنها الداخلي طوال تأريخها

❖ هذا يجعلنا نستحضر الرأي المتشائم القائل أن الشخصية العراقية غير مستعدة نفسياً بعد لاستيعاب العملية الديمقراطية المنشودة،ما مدى صحة هذا الرأي؟

– إذا افترضنا أن الشخصية العراقية تعاني بنسبة معينة جملة أعراض متزامنة،منها:قوالب التفكير النمطي،وضعف التسامح الفكري والاجتماعي،وإسباغ الخارقية على شخصيات سياسية أو دينية معينة،والقلق المرضي من الحاضر والمستقبل،والتلذذ بالألم والفشل بوصفهما عقابا لـ (آثامها)؛عندها لن يكون أمامنا إلا الاستنتاج أن مسافة تاريخية غير قصيرة لا تزال تفصل الفرد العراقي عن لحظة امتلاك الوعي بضرورة الديمقراطية ببعديها الاجتماعي والسياسي،بوصفها منهج حياة يحفظ حقوق الأكثرية والأقلية في معادلة واحدة. ومع ذلك،فإن العمق الثقافي الذي تتمتع به هذه الشخصية نتيجة التراكمات الحضارية التي ترسبت فيها عبر التأريخ،جعلها أقل تصلباً أو تعنتاً مما تبدو عليه في الظاهر،بمعنى أن هذا التراكم الثقافي منحها مرونة إدراكية ومعتقدية وحتى انفعالية كامنة،يمكن استثمارها إيجاباً لإعادة تأهيلها ديمقراطياً ضمن إطار وعي اجتماعي جديد،جذره النفسي هو استبدال صورة (الآخر الخصم) بصورة (الآخر الشريك).إلا أن هذا التحول يظل مرهوناً بتوفر ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية أقل ظلماً،يقف في صدارتها انعاش الطبقة الوسطى المغيبة وتفعيل دورها العقلاني والحيوي في استعادة التوازن النفسي لعموم المجتمع،وهو أمر لم يعد يتوقف على الداخل العراقي بقدر تعلقه بالمحيط الإقليمي والعالمي.وتلك هي تراجيديا الشخصية العراقية،بأنها لم تترك لشأنها الداخلي الخاص طوال تأريخها.

الدبابة الأمريكية تبذل جهوداً ضخمة لسحب الفرد العراقي من سيكولوجية التصالح الى سيكولوجية التعصب

❖ فلنكن مواكبين للحدث،ونناقش ما سيجري في المراكز الانتخابية بعد أيام.هناك اعتقاد شائع بأن الفرد العراقي يمجد لاشعورياً القوة،لأسباب تاريخية و سياسية واجتماعية، هل ينعكس ذلك في اختياره للمرشحين والقوائم التي يصوت لها؟

– فلنذهب أبعد قليلاً كي نوضح كل أبعاد هذا الاعتقاد الشائع.هل الفرد العراقي يمجد القوة،ولا يفهم إلا لغة القوة لأنه يعشق العنف ويجد فيه قيمة تستحق التمجيد؟أم أن تمجيده للقوة وخضوعه لها ما هو إلا آلية دفاعية جمعية يطلق عليها ((المازوشية الاجتماعية))،وظيفتها الظاهرية هي التلذذ بالألم وطاعة السلطة القاسية،أما ديناميكياتها النفسية فهي تبرير سادية المآسي والنكبات (ما دامت غير قابلة للرد أو المنع)بوصفها عقاباً عادلاً وضرورياً عن (الآثام) التي ارتكبها المجتمع؟ايبدو أن التفسير الثاني له الأرجحية،لأن القرائن الدالة على صوابه كثيرة في الحياة العراقية.فمشاعر الذنب ولوم الذات والانتقاص منها أصبحت جزءاً من الحياة اليومية لشريحة واسعة من العراقيين،بل إنها توغلت إلى أبسط مفرداتهم اللغوية المتداولة،والتي يحاولون بها تفسير ما يحل بهم من محن وآلام،أمثال:((نستاهل ..حيل بينا))و((إحنا مو خوش اوادم))و((الله غاضب علينا ..))،وغيرها كثير.ولذلك لا يجوز موضوعياً أن نقول ((إن الفرد العراقي يمجد القوة))،بل يجب أن نستطرد في التوضيح،ونقول ((الفرد العراقي مضطر لتبرير معاناته التي لا سبيل لتجنبه بإعلانه أنها تكفير عن ذنوبه،مخففاً بهذا التفسير الماسوشي من قلقه تجاه مظالم لا منطق فيها ولا مبرر معقول لها.إلا أن هذا التبرير الدفاعي الداخلي يتخذ له مظهراً سلوكياً خارجياً متمثلاً بتمجيد القوة)).ولذلك ليس من المتوقع أن العملية الانتخابية القادمة داخل العراق لا في المهجرستخرج عن هذا المناخ النفسي أثناء التصويت،باستثناء نسب قليلة متفرقة هنا أو هناك.غير إن مفهوم القوة هذه المرة لن يكون البطش والعسف المباشرين،بل هو السلطة المعنوية (المقدسة) التي تتمتع بها بعض القوائم الانتخابية في نفوس أنصارها،على أسس إثنية أو طائفية أو عشائرية أو حتى ايديولوجية رومانسية.

❖ كثيراً ما يوصف الفرد العراقي حتى من العراقيين أنفسهم بأن (الازدواجية) هي من أهم سمات شخصيته.فهل نتلمس هذه السمة في اختيارات هذا الفرد لمرشحيه في الانتخابات القادمة؟أم إنه يستطيع التعبير بشكل متسق عن اختياراته؟

– هناك جدال غير محسوم حول هذا الافتراض الذي بدأه الدكتور علي الوردي،إذ يبدو أن فكرة (الازدواجية) تلاقي هوى جمعياً لدى العراقيين،يمكن أن يصنف في باب الانتقاص المرضي من الذات.ففي الغرب،توصلت بعض دراسات علم النفس الاجتماعي المتخصصة بسيكولوجية الانتخابات،إلى أن فئات من مجتمعات تلك البلدان تعاني أثناء توجهها إلى صناديق الاقتراع مما يسمى بـ((التنافر المعرفي)) Cognitive Dissonance،أي أن الفرد تتنازعه فكرتان متناقضتان في آن واحد،فيجد في نفسه ميلاً إلى فكرة معينة والى نقيضها معاً بسبب عوامل الجذب والإقناع التي تتضمنهما كلا الفكرتين.ولذلك نجد العامل الأمريكي مثلاً يصوت في الانتخابات النقابية لمصلحة مرشحين شيوعيين،ثم يعود ليصوت في العام نفسه إلى مرشح الحزب الجمهوري أو الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية.ولهذا السلوك (المزدوج) جذوره الاقتصادية التي لا مجال للحديث عنها الآن.فما بالنا بالناخب العراقي،وهو يخطو خطوته قبل الأولى نحو صناديق الاقتراع؟

الفرد العراقي مهدد بالتصفية الجسدية ومشوش التفكير ومضطرب الوجدان ويلهث وراء الغذاء والكهرباء والوقود

والى جانب معضلة ازدواج السلوك هذه،فإن تحليلاً فلسفياً وسوسيولوجياً وسيكولوجياً أبعد لمفهوم الانتخابات،يجعلنا نوغل في احتمالات فكرية ذات طابع إشكالي عميق،إذ كيف نستطيع أن نصدق أن فرداً فاقداً لجزء أساسي من حريته الانسانية (بمعناها الاجتماعي والنفسي والاقتصادي)،بمقدوره أن يمارس (حريته) السياسية من خلال التصويت لشخص أو لجهة سياسية لا يمكن ضمان اخلاصها لمبادئها المعلنة على الدوام؟وهل شخصية (الناخب) هي ذاتها شخصيته الاجتماعية،أم انه يجنح الى تحريف العديد من اتجاهاته ومعتقداته الذاتية (متقصداً أو مضطراً بتأثير الترغيب والتهديد وغسل الدماغ)، في أثناء رحلته الى صندوق الاقتراع؟هذه الاحتمالات والتساؤلات ذات المضمون الفلسفي النفسي،تقف في مقدمة التحديات التي تواجه التطور السياسي لدولة العراق،وما إذا كانت الانتخابات القادمة ستكون خطوة ثابتة على طريق استعادة الفرد العراقي لثقته بأن المجتمع هو إطاره الحيوي لتعميق معنى وجوده في هذا العالم؟

قضايا قانونية

الانتخابات وسن الرشد السياسي

هادي عزيز علي

يمر الإنسان خلال حياته بثلاثة أدوار عمرية يختلف الموقف والوصف القانوني لكل واحد من تلك الأدوار عن الآخر. يبدأ الدور الأول منذ تاريخ الولادة وحتى بلوغ السابعة من العمر، ويطلق على هذا الدور وصف (الصغير غير المميز) اما الدور الثاني فيبدأ من سن السابعة حتى بلوغ سن الرشد، ويطلق على هذا الدور (وصف الصبي المميز، اما الدور الثالث فيبدأ من تاريخ سن الرشد حتى الوفاة ويقال لهذا الدور وصف (الإنسان الرشيد) وسن الرشد القانوني هو ما تحدده نصوص القانون المدني اما سن الرشد الشرعي فهو ما تحدده احكام الشريعة الإسلامية،

وقد اختلفت المذاهب الإسلامية في تحديد السن الشرعي للبلوغ سواء كان للرجل أم للمرأة فقال الشوافع والحنابلة ان سن البلوغ يتحقق بخمس عشرة سنة وقالت المالكية بسبع عشرة سنة اما الاحناف فلديهم حد أعلى وهو ثماني عشرة سنة وحد أدنى وهو اثنتا عشرة سنة، اما الأمامية فقالوا بخمس عشرة سنة واختلف الأمر بالنسبة للبنت فلدى البعض تسع سنوات ويمتد البعض الآخر إلى سبع عشرة سنة، والاختلاف بسن الرشد الشرعي لا يقتصر على المذاهب الإسلامية بل يمتد إلى القوانين الوضعية فالقانون المدني العراقي حددها بثماني عشرة سنة (المادة ١٠٦) إلا ان القانون المدني المصري قد حددها بإحدى عشرة سنة ميلادية كاملة (المادة ٤٤/ ٢) مدني مصري وهكذا.

لذا فان التمتع بالأهلية القانونية هو بلوغ السن المحدد بموجب القانون ويفرق شراح القانون المدني بين أهلية الوجوب التي تعني صلاحية الشخص لأن تثبت له حقوق وتقرر عليه واجبات، والأهلية الثانية هي أهلية الأداء التي تعني قدرة الشخص على مباشرة الاعمال القانونية. ولكي يتمكن الفرد من التمتع بأهلية الأداء، فيجب ان تكون تلك الأهلية سليمة لا يعترضها عارض من عوارض الأهلية كالجنون والعته والسفه والغفلة، وكذلك لا يشوبها عيب من عيوب الرضا كالإكراه والغلط والتغرير مع الغبن لذا فالأهلية متى ما سلمت من تلك العوارض والعيوب كانت اهلاً للتصرف وفق القانون.

ولما كان للانسان أهليته القانونية التي تعني قدرته على مباشرة الاعمال القانونية وفق الوصف المتقدم، فأن له أهلية أخرى ألا وهي الأهلية الانتخابية التي يقصد بها: المكنة الممنوحة له لاختيار مرشحيه للمقاعد البرلمانية أو التمثيلية، وان تلك الاهلية ملتصقة بالفرد وتثبت له بموجب قاعدة قانونية أو نص دستوري، لذا فهي حق ومن الحقوق التي أشارت إليها الحلول الدولية الخاصة بحقوق الإنسان كالاعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالعدد ٢٢٠٠/أ والمؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ١٩٦٦ الذي نص على حق كل مواطن ان يشارك في إدارة الشؤون العامة اما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية وان ينتخب في انتخابات عامة نزيهة تجري دورياً وبالاقتراح العام (المادة ٢٥) من العهد المذكور. كما ان حق الانتخاب قد نظمته الدول بموجب نصوص خاصة في دساتيرها وتحت باب السلطة التشريعية، أو أنها تصدر قوانين خاصة بالانتخابات. ففي العراق مثلاً . وفي العهد الملكي . حدد السن السياسية للناخب باحدى وعشرين سنة، في حين ان السن المذكور قد حددت . في اثناء العهد الجمهوري . بثماني عشرة سنة، واخيراً قانون الانتخابات الصادر بالأمر المرقم ٩٦ في ١٥/ حزيران/ ٢٠٠٤ قد حدد السن المذكورة بان يكون العراقي قد ولد في أو قبل ٣١/ كانون أول/ ١٩٨٦ أي ثماني عشرة سنة أيضاً.

لما كانت الاهلية الانتخابية هي مكنة تمنح للفرد لاختيار مرشحيه إلا ان هذا الأمر لا يؤخذ على اطلاقه عادة بل ان المشرع قد وضع قيوداً امام ذلك، ومن ضمن تلك القيود ان يكون الناخب غير محكوم عليه بجريمة أو أدين بسببها . لان المحكوم عليه يكون قد خالف القانون بارتكابه جريمة ما، وحيث ان القانون صادر باسم الشعب لذا فان فعله موجه ضد إرادة الشعب وبذلك لا يصلح ذلك الفرد ان يكون مساهماً في رسم سياسة الشعب، لذا فان هذا الفرد يمنع من ممارسة حق الانتخاب للسبب المذكور، وجدير بالذكر هو وجوب التفريق بين الجريمة العادية والجريمة السياسية، ويلاحظ على القانون الأخير انه قد جاء خالياً من هذا القيد، أي ان المحكومين السابقين عن جرائم يحق لهم المشاركة في عملية الاقتراع السياسي وهذا مخالف لمبدأ قانون يعرفه العالم أجمع.

ان النزول بسن الرشد السياسي إلى سن الرشد القانوني أو أقل يؤدي إلى توسيع القاعدة الجماهيرية الانتخابية ويزيد من حجم الجسم الانتخابي لهذا فهو يضمن مشاركة أوسع للمقترعين، فسن الثماني عشرة سنة يمثل أوسع الفئات العمرية المشمولة بعملية الاقتراع. وذلك بسبب تقلص حجم الناخبين كلما كان العمر أكثر وذلك لأسباب بايولوجية يعرفها الجميع وهو بذلك يضمن للشباب المساهمة في اختيار المرشحين ومن ثم المساهمة في اختيار سياسة البلد، وهذا الأمر يؤكد القاعدة التي تقول: (كلما كان النظام ديمقراطياً كلما كانت سن الرشد الانتخابية منخفضة، الأمر الذي جعل بعض التشريعات تعمد إلى التوأمة بين سن الرشد القانونية وسن الرشد السياسية وكما هو حاصل في العراق الذي ساوى بينهما.

إلا ان هناك الكثير يقف ضد فكرة التفاؤل هذه ويعتبر انخفاض سن الرشد السياسية يؤدي إلى نتائج عكسية وغير مرغوب فيها، لأن الشباب وفي تلك السن المنخفضة لم تتشكل لديهم الرؤية السياسية بعد ناهيك عن عدم بلوغهم النضج السياسي للعمر الغض، إضافة إلى انهم يتمتعون بروح الحماس الثوري التي قد تأتي بنتائج على العكس من النتائج التي يمكن ان تأتي بها روح التروي والهدوء . خاصة ونحن نمر في هذه الظروف الصعبة التي تمت فيها روح السلفية والتمرد، والخشية من انسحاب الشباب إلى تلك الجهة مما يعكس الضرر المتوقع لعموم السياسة الطامحة لإرساء البناء الديمقراطي في البلاد.